دراسات
في الإدارة والاقتصاد

واقع وآفاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

الاستاذ الدكتور
مايح شبيب الشمري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس المساعد
سلمان حمد شنان الشمري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

واقع وآفاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

Reality Prospects for Revenue Public Expenditure and Inflation Rates in Iraq for the Period (1990-2019)

الاستاذ الدكتور
مايح شبيب الشمري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد
Prof. Dr. mayih shebeeb Al-shimmari
Faculty of Administration and Economics
University of Kufa
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد
سلمان حمد شنان الشمري
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد
Salman Hamad Shannan Al-shimmari
Faculty of Administration and Economics
University of Kufa
slmanhmd451@gmail.com

المستخلص:

هناك العديد من الطروحات لتشخيص الضعف في الاقتصاد العراقي الذي وصل حد الأزمة، ولكن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة والاعتماد على مصدر وحيد لتمويل الإيرادات، ناهيك عن زيادة النفقات العامة وعدم توجيهها بالشكل الصحيح الذي يخدم الاقتصاد العراقي حيث تعد أغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية (نفقات جارية) بينما نسب النفقات الاستثمارية ضئيلة جداً، أضافة إلى معدلات التضخم التي ترتفع من عام إلى أخر. يهدف البحث إلى دراسة واقع وآفاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، وارتبطت مشكلة البحث بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمشاكل التي مر بها الاقتصاد العراقي، حيث نتج عنها زيادة هائلة بالإيرادات العامة وارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة النفقات العامة.

المقدمة:

مر الاقتصاد العراقي بظروف وعوامل سياسية واقتصادية مختلفة ومتقلبة وغير مستقرة تماماً حيث كان لهذه العوامل أثر واضح على كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ومعدلات

التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، في بداية التسعينات كان لأثر حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) على الاقتصاد العراقي أثر كبير حيث فرضت على الاقتصاد الوطني عقوبات دولية مما أدت إلى انخفاض الإيرادات بشكل كبير بعد منع تصدير النفط الخام للخارج، وشهدت تلك المدة زيادة هائلة بالنفقات العامة أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ، أما بعد عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق من قبل التحالف الدولي، فإن هذه المدة شهدت ارتفاع في كل من النفقات والإيرادات العامة وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية واستئناف تصدير النفط للخارج، أما معدلات التضخم فهي بقيت مستمرة بالارتفاع.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال بيان الطبيعة الخاصة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وتوضيح أثر كل منهما على الاقتصاد المحلي، باستخدام أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي.

مشكلة البحث: أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية ولدت ضعفاً في تشابك العلاقات بين القطاعات الاقتصادية، مما جعل السياسة الاقتصادية في العراق غير قادرة على إصلاح هذه الاختلالات وحل مشكلة الزيادة بالنفقات العامة وارتفاع معدلات التضخم.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي دراسة واقع وآفاق الإيرادات العامة، ودراسة واقع وآفاق النفقات العامة، ودراسة تطور معدلات التضخم في العراقي.

فرضية البحث: أن السياسة الاقتصادية لم تتكيف مع الإجراءات المتخذة في تصحيح الاختلالات الهيكلية وبالتالي عدم تأثيراها في المساهمة في تنوع مصادر الإيرادات وانخفاض النفقات والحد من ظاهرة التضخم.

المبحث الأول : الاطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً : الإيرادات العامة

أن الإيرادات العامة تمثل تلك المبالغ التي تحصلها الدولة أو التي تدخل خزينتها عبر مختلف وحداتها الاقتصادية، سواء كانت هذه المبالغ تجنيها الحكومة مقابل خدمة تقدمها للأفراد، أو اقتطاعات إلزامية يفرضها الدور الرقابي للحكومة على الأفراد، أو مبالغ تطوعية تقدمها الأفراد والهيئات الوطنية والحكومات الأجنبية للدولة، وللإيرادات العامة أنواع وهي :

١- **الدومين:** الدومين هو أملاك الدولة المتمثل بالأموال العقارية والأموال المنقولة التي تملكها الحكومة سواء كانت أملاك عامة خاضعة لأحكام القانون العام أو أملاك خاصة خاضعة لأحكام القانون الخاص، وينقسم الدومين إلى قسمين الدومين العام والدومين الخاص، فالدومين العام يتمثل بالأموال التي تملكها الحكومة أو الهيئات العامة وتكون خاضعة للقانون العام

ومخصصة للنفع العام. أما الدومين الخاص يتمثل بالأموال التي تملكها الدولة أو الهيئات العامة ملكية خاصة وتكون خاضعة للقانون الخاص بشكل عام[١].

٢- **الضرائب:** وتعرف الضرائب بأنها مبالغ من النقود تقوم الدولة أو الهيئات العامة المحلية بجبر الأفراد الخاضعين تحت سلطتها كانوا طبيعيين أو معنويين على دفع المبالغ للدولة وبدون مقابل خاص وذلك من أجل تمويل النفقات العامة للحكومة للقيام بمقتضيات السياسة العامة للدولة، وبمعنى أخر تفرض من أجل تحقيق أغراض اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية. وتعد الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة لمصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبارها تقدم موارد مالية ضخمة للدولة، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من أثار اقتصادية وأثار اجتماعية، تبعاً لاختلاف الوعاء الذي تفرض علية الضريبة والنسبة التي تفرض بها وطبيعة استخدام حصليه هذه الضريبة من قبل الدولة[٢].

٣- **الرسوم:** هي مبالغ نقدية تدفع جبراً للدولة من قبل الأفراد أو أحد الأشخاص العامة، مقابل انتفاعه بخدمة تؤديها له، ويقترن النفع الخاص الذي يعود على الفرد بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله. فالرسوم تفرض قواعد قانونية لها صفة الإلزام تجبر الأفراد على دفعها للحصول على الخدمات من الدولة وهيئاتها العامة. والرسوم تعد من الإيرادات العامة السيادية، وهي تدخل خزانة الحكومة بشكل منتظم ودوري، والدولة تحصل على إيراداتها من الرسوم مقابل خدمات خاصة تقدمها للإفراد وذلك من خلال النشاط العام الذي يقوم به المرفق العام، واحتلت الرسوم أهمية كبيرة كمصدر من مصادر الإيرادات العامة بعد الدومين والضرائب وترجع هذه الأهمية إلى فكرة السيادة المندمجة مع فكرة الملكية، وينظر إلى العلاقة بين الأفراد والدولة بأنها علاقة تبادل[٣].

٤- **الغرامات:** وهي مبالغ تفرضها الأنظمة واللوائح التنفيذية والمحاكم القضائية للدولة على الأفراد بسبب انتهاكهم للقوانين أو الأنظمة الإدارية، مثل المدفوعات الجزائية التي تفرضها الوحدات الحكومية في إطار الإجراءات الإدارية والمبالغ التي تم الاتفاق على دفعها خارج الأطر القضائية، والغرامات لا تمثل مصدر تمويل مهم للإيرادات العامة، ولا يمكن الاعتماد عليها ،وذلك لأنها تكون صغيرة وغير منتظمة فكلما أقترب القانون من تحقيق الأهداف تنخفض حصيلة المبالغ من الغرامات[٤].

٥- **القروض العامة:** يقصد بها تلك العملية التي تحصل الدولة على المبالغ عن طريق المكتتبين في سندات القرض وتتعهد الدولة بردها مع فوائد أو أرباح وفقاً للشروط المتفق عليها في

عقد القرض، وهي تطلب صدور قانون يتضمن موافقة السلطة التشريعية عليها ويعد هذا مبدأ دستوري في معظم دول العالم، وتنقسم القروض إلى قروض داخلية وقروض خارجية[٥].

٦- **الإصدار النقدي الجديد:** في العصر الحديث تلجأ الدولة للإصدار النقدي الجديد لتمويل نفقاتها العامة وخاصة النفقات الاستثمارية، من خلال الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان المصرفي، أي خلق كميات إضافية من النقد الورقي يستخدم في تمويل النفقات العامة، وتلجأ الدولة لهذا الأسلوب عندما يكون هناك عجز في الإيرادات العامة العادية كالضرائب والقروض والرسوم أي عندما تكون غير قادرة على تغطية النفقات العامة، وذلك فأن الإصدار النقدي الجديد يتلاءم مع فكرة العجز المنظم في الموازنة العامة، وهناك ضوابط تحكم هذه الإصدارات من حيث الكمية والجهة التي تشرف على الإصدار. وفي حالة وجود موارد معطلة سواء كانت موارد مادية أم موارد بشرية تلجأ الدولة للإصدار النقدي الجديد، أي الدولة التي تتمتع بمرونة عالية في جهازها الإنتاجي ولكنة في حالة معطلة الأمر الذي يسمح باستيعاب كميات إضافية من النقود، وأن الإصدار النقدي الجديد أداة سهلة بيد الدولة، لأنها يمكن الحصول عن طريق هذه الأداة على النقود متى شاءت، وفق ضوابط خاصة للحيلولة دون وقوع الاقتصاد في حالة تضخم لا يمكن علاجها.

ثانياً : النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق النفع العام، أو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة لتحقيق النفع العام[٦]. أن زيادة حجم الإنفاق العام وإعادة توزيعه يؤثر على النشاط الاقتصادي وبشكل كبير، وترسم سياسة الدولة حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد، وأن حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة له تأثير على النشاط الاقتصادي، أي عندما يؤثر الإنفاق على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، مثل خفض الإنفاق الحكومي على الطرق والإنشاءات قد يذهب إلى نشاط أخر زيادة نفقات التعليم مثلاً، لهذا يلعب توزيع الإنفاق الحكومي دوراً كبيراً في تحفيز الاقتصاد.

وتنقسم النفقات العامة إلى قسمين[٧]:

- **النفقات التشغيلية:** وهي تمثل النفقات على الملتزمات الخدمية والسلعية ورواتب الموظفين والمكافئات التقاعدية والنفقات التحويلية.
- **النفقات الاستثمارية:** وهي تمثل النفقات على المعدات الرأسمالية أو بناء المصانع والمشروعات الجديدة وذلك من أجل توسيع طاقتها الإنتاجية (البنى التحتية). ويعد الاستثمار

المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك لذلك يتمتع بأهمية استثنائية، ويعد من أكثر العوامل تعرضاً للتقلبات في مجمل النشاط الاقتصادي، وأن أي تغير في حجم الإنفاق الاستثماري يولد قدراً أكبر في حجم الدخل القومي من خلال المضاعف.

والدولة تستخدم الإنفاق لمعالجة الأوضاع الاقتصادية أيضاً أي عندما يكون هنالك ركود اقتصادي وبطالة تقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام وبالتالي زيادة في الطلب الكلي والإنتاج والدخول، وهذا يوفر فرص عمل للأفراد العاطلين، والعكس عندما يكون هنالك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تخفض الحكومة الإنفاق العام وبالتالي ينخفض الطلب الكلي فتنخفض الأسعار.

ثالثاً : مفهوم التضخم

يعرف التضخم على انه الارتفاع الشديد والمستمر في المستوى العام للأسعار. وقد عرفه (Emile James) على انه الحركات المتصاعدة والمستمرة في الأسعار وغير قابلة للانعكاس نتيجة الزيادة في الطلب مقابل انخفاض العرض[٨].

رابعاً : التضخم في المدراس الاقتصادية

١- **التضخم من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية:** مضمون هذه النظرية يقوم على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة نفسها ويحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وتفترض هذه النظرية ثبات سرعة دوران النقود والحجم الحقيقي للمبادلات كما تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى، ويرجع التضخم إلى الإفراط في عرض النقد، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار[٩].

٢- **التضخم من وجهة نظر المدرسة الكنزية:** فسرت المدرسة الكنزية التضخم من خلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، وعدت التضخم على أنه تضخم طلب أي زيادة في مقدار الطلب الكلي تجاه العرض الكلي، أي قصور العرض الكلي من السلع والخدمات عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي بشقية العام والخاص، وذلك لأن الجهاز الإنتاجي غير مرن عند مستوى التشغيل الكامل.

٣- **التضخم من وجهة نظر المدرسة النقودية:** ترأس هذه المدرسة الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي أعلن مخالفته لمنحنى فيليبس الكينزي حيث يرى في تفسيره للتضخم بأنها ظاهرة نقدية نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، كما رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار ومستوى البطالة على الأمد الطويل وتتمثل هذه النظرية في الطلب على النقود فأنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة

المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

المبحث الثاني : تطور الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق

أولاً : واقع وأفاق الإيرادات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

أن الإيرادات العامة التي تحصل عليها الحكومة أو إحدى هيئاتها تعد ذات أهمية استراتيجية، حيث تعد المصدر الرئيسي للحكومة في تمويل وتغطية الإنفاق العام لتسير أعمالها ومرافقها العامة، وعلى هذا الأساس لابد من الوقوف على طبيعة هذه الإيرادات واثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومراحل تطورها التاريخي خلال المدة المدروسة. وتم تنظيم بياناتها كما في الجدول التالي :

جدول (١) تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو السنوي: %)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	الإيرادات العامة/الناتج المحلي الإجمالي%
١٩٩٠	٨.٤٩١	--	٢٤.٣٩٩	--	٣٤.٨
١٩٩١	٤.٢٢٨	-٥٠.٢٠	٢٣.١٨٥	-٤.٩٧	١٨.٢
١٩٩٢	٥.٠٤٧	١٩.٣٧	٥٩.٦٠٩	١٥٧.٠٩	٨.٤
١٩٩٣	٨.٩٩٧	٧٨.٢٦	١٤٥.٢٢١	١٤٣.٦٢	٦.٢
١٩٩٤	٢٥.٦٥٩	١٨٥.١٩	٧١٥.٣٧٧	٣٩٢.٦١	٣.٦
١٩٩٥	١٠٦.٩٨٦	٣١٦.٩٥	٢٢٨٥.٨٦٣	٢١٩.٥٣	٤.٧
١٩٩٦	١٧٨.٠١٣	٦٦.٣٨	٢٦٢٠.٩٦٦	١٤.٦٥	٦.٨
١٩٩٧	٤١٠.٥٣٧	١٣٠.٦٢	١٤٨٢٧.٣٦٧	٤٦٥.٧٢	٢.٧
١٩٩٨	٥٢٠.٤٣٠	٢٦.٧٦	١٦٩١٢.٣٨٧	١٤.٠٦	٣.٠
١٩٩٩	٧١٩.٠٦٥	٣٨.١٦	٣٤٢٧٣.٩٢٨	١٠٢.٦٥	٢.٠
٢٠٠٠	١١٣٣.٠٣٤	٥٧.٥٧	٥٠٤٨٦.٠٧٦	٤٧.٣٠	٢.٢
٢٠٠١	١٢٨٩.٢٤٦	١٣.٧٨	٤١٦١١.٤١١	-١٧.٥٧	٣.٠
٢٠٠٢	١٨٥٤.٥٨٥	٤٣.٨٥	٤١٠٢٢.٩٢٧	-١.٤١	٤.٥
٢٠٠٣	٢١٤٦.٣٤٦	١٥.٧٣	٢٩٥٨٥.٧٨٩	-٢٧.٨٧	٧.٢
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨.٨٥٠	١٤٣٦.٩٧	٥٣٢٣٥.٣٥٩	٧٩.٩٣	٦٢.٠
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥.٧٤٠	٢٢.٥٧	٧٣٥٣٣.٥٩٩	٣٨.١٢	٥٥.٠
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥.٥٤٤	٢١.٣١	٩٥٥٨٧.٩٥٥	٢٩.٩٩	٥١.٣
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤.٨٤٩	١٢.٠٤	١١١٤٥٥.٨١٣	١٦.٦٠	٤٩.٣

٢٠٠٨	٨٠٦٤١.٠٤٠	٤٦.٧١	١٥٥٩٨٢.٢٥٨	٣٩.٩٤	٥١.٧
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣.٥٢٦	-٣١.٥٠	١٣٠٨٠٥.٦١٠	-١٦.١٤	٤٢.٢
٢٠١٠	٧٠١٧٨.٢٢٣	٢٧.٠٣	١٦٢٠٦٤.٥٦٦	٢٣.٨٩	٤٣.٣
٢٠١١	١٠٣٩٨٩.٠٨٨	٤٨.١٧	٢١٧٣٢٧.١٠٧	٣٤.٠٩	٤٧.٨
٢٠١٢	١١٩٨١٧.٢٢٣	١٥.٢٢	٢٥١٦٦٦.٩٩٩	١٥.٨٠	٤٧.٦
٢٠١٣	١١٣٨٤٠.٠٧٥	-٤.٩٨	٢٧٣٥٨٧.٥٢٩	٨.٧١	٤١.٦
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦.٦٠٠	-٧.٤٣	٢٥٨٩٠٠.٦٣٣	-٥.٣٦	٣٤.٨
٢٠١٥	٦٦٤٧٠.٢٥٠	-٣٦.٩٣	٢٠٧٨٧٦.٢٠٠	-١٩.٧١	٣٤.٦
٢٠١٦	٥٤٤٠٩.٢٧٠	-١٨.١٤	١٩٦٥٣٦.٤٠٠	-٥.٤٦	٢٧.٧
٢٠١٧	٧٩٠١١.٤٢١	٤٥.٢١	٢٢٤٦٣٦.٣٢٣	١٤.٢٩	٣٥.١
٢٠١٨	٩١٦٤٣.٦٦٧	١٥.٩٨	٢٥٤٨٧٠.١٨٤	١٣.٤٥	٣٥.٩
٢٠١٩	١٠٥٥٦٩.٦٨٦	١٥.١٩	٢٦٢٩١٧.١٥٠	٣.١٥	٤٠.١

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .
- تم اعتماد الصيغة الرياضية لمعدل النمو السنوي وفق الصيغة الأتية : $Gr = \left(\frac{p_t}{p_o}\right) -1 * ١٠٠$

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة بدأت تنخفض من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤، حيث سجلت الإيرادات العامة في عامها الأول ٨.٤٩١ مليار دينار وبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحلي حوالي نحو ٣٤.٨%، كما بلغ الناتج المحلي الإجمال حوالي نحو ٢٤.٣٩٩ مليار دينار. وانخفضت الإيرادات العامة في الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ حيث بلغت الإيرادات العامة حوالي نحو ٤.٢٢٨ و٥.٠٤٧ مليار دينار على الترتيب، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو -٥٠.٢٠% و ١٩.٣٧% على التوالي، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٢٣.١٨٥ و ٥٩.٦٠٩ مليار دينار على الترتيب وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو -٤.٩٧% و ١٥٧.٠٩% على التوالي، وشكلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ١٨.٢% و ٨.٤% على الترتيب خلال تلك الأعوام. أما عام ١٩٩٥ فإن الإيرادات العامة تحسنت نوعاً ما حيث بلغت حوالي نحو ١٠٦.٩٨٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣١٦.٩٥%، وارتفع أيضاً الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو ٢٢٨٥.٨٦٣ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢١٩.٥٣%، وبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤.٧%. فإن الاقتصاد

العراقي عاش خلال هذه المدة ظروفاً مختلفة، إذ خرج مثقل بالديون جراء حرب الخليج الأولى والثانية (غزو الكويت) وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل الأمم المتحدة، فعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية[١٠].

أما الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٧ فإن الإيرادات العامة شهدت ارتفاعاً فيها حيث بلغت نحو ١٧٨.٠١٣ و ٤١٠.٥٣٧ مليار دينار على الترتيب، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٦٦.٣٨% و١٣٠.٦٢% على التوالي، كذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نحو ٢٦٢٠.٩٩٦ و ١٤٨٢٧.٣٦٧ مليار دينار على الترتيب وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤.٦٥% و ٤٦٥.٧٢% على التوالي، وشكلت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦.٨% و ٢.٧% على التوالي. ويرجع سبب هذا التحسن بالإيرادات العامة إلى إصدار مجلس الأمن بقرار يسمح بموجبة للعراق بتصدير النفط الخام العراقي وفق ما عرف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، مما أدت إلى انعاش الوضع الاقتصادي القائم آنذاك. واستمرت الإيرادات العامة تتصاعد بشكل تدريجي حيث بلغت عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حوالي نحو ١٢٨٩.٢٤٦ و ١٨٥٤.٥٨٥ مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣.٧٨% و٤٣.٨٥% على الترتيب، أما الناتج المحلي الإجمالي فانه شهد تراجع في تلك الأعوام حيث بلغ نحو ٤١٦١١.٤١١ و ٤١٠٢٢.٩٢٧ مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١٧.٥٧-% و ١.٤١-% على الترتيب، وشكلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣.٠% و ٤.٥% على التوالي. أما بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية فإن الإيرادات العامة ارتفعت بنسب قليلة حيث بلغت حوالي نحو ٢١٤٦.٣٤٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥.٧٣%، وذلك بعد تحسن أسعار النفط ورفع العقوبات الاقتصادية نهائياً عن الاقتصاد العراقي مما سمح بتصدير النفط بشكل مطلق. بينما الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجع بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٣ حيث بلغ حوالي نحو ٢٩٥٨٥.٧٨٩ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي نحو ٢٧.٨٧-%، وذلك بسبب الحرب وما نتج عنها من تدمير البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي وتوقفها عن العمل والإنتاج، مما انعكس سلباً على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. كما شكلت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٧.٢% في تلك المدة.

ثم استمر كل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع والنمو المضطرد من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب

الانفتاح الاقتصادي وزيادة تصدير النفط الخام وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير نتيجة زيادة الطلب العالمي وانخفاض العرض من النفط الخام، حيث بلغت الإيرادات العامة عام ٢٠٠٤ حوالي نحو ٣٢٩٨٨.٨٥٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ١٤٣٦.٩٧%، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٥٣٢٣٥.٣٥٩ مليار دينار، وشكلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٦٢.٠% في تلك العام. أما عام ٢٠٠٨ فإن الإيرادات العامة بلغت حوالي نحو ٨٠٦٤١.٠٤٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ٤٦.٧١%، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ١٥٥٩٨٢.٢٥٨ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ٣٩.٩٤%، كما شكلت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٥١.٧%. وذلك بعد أن سجلت الإيرادات النفطية أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٨ حيث بلغ حوالي نحو ٧٥٣٥٨٢.٩١ مليار دينار بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ٤٥.٨% وكانت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بلغت حوالي نحو ٩٣.٩% في هذا العام(١١).

أما عام ٢٠٠٩ فشهدت الإيرادات العامة تراجع بشكل ملحوظ حيث بلغت حوالي نحو ٥٥٢٤٣.٥٢٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٣١.٥٠-%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي أيضاً بشكل ملحوظ حيث بلغ حوالي نحو ١٣٠٨٠٥.٦١٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١٦.١٤-%، كمل بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤٢.٢% بعدما كانت في العام السابق ٥١.٧%. وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تراجع الإيرادات النفطية لانخفاض أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة، وذلك لأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير جداً على الإيراد النفطي (اقتصاد ريعي) مما يجعل الإيرادات العامة عرضة للتقلب المستمر تبعاً لتقلبات أسعار النفط الخام.

ثم عاد كل من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي للارتفاع وبشكل ملحوظ جداً خلال الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث بلغت الإيرادات العامة حوالي نحو٧٠١٧٨.٢٢٣ و ١٠٣٩٨٩.٠٨٨ و ١١٩٨١٧.٢٢٣ مليار دينار على الترتيب، وبمعدلات نمو سنوية بلغت حوالي نحو ٢٧.٠٣% و ٤٨.١٧% ١٥.٢٢% على التوالي، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ١٦٢٠٦٤.٥٦٦ و ٢١٧٣٢٧.١٠٧ و ٢٥١٦٦٦.٩٩٩ مليار دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية بلغت حوالي نحو ٢٣.٨٩% و ٣٤.٠٩% ١٥.٨٠% على التوالي، وشكلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤٣.٣% و

٤٧.٨% و ٤٧.٦% على الترتيب. وذلك بعد التحسن الذي شهدته الأسواق العالمية وانتعاش الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، وبالتالي ارتفعت الإيرادات النفطية للعراق والتي تعد المساهم الرئيسي في الإيرادات العامة(١٢).

ثم أخذت الإيرادات العامة بالتراجع والانخفاض من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ حيث بلغت الإيرادات العامة عام ٢٠١٣ حوالي نحو ١١٣٨٤٠.٠٧٥ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي نحو ٤.٩٨-%، أما الناتج المحلي الإجمالي فشهد تحسن بسيط جداً حيث بلغ حوالي نحو ٢٧٣٥٨٧.٥٢٩ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ٨.٧١%، كما بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤١.٦%. واستمر الانخفاض بالإيرادات العامة لتبلغ في عام ٢٠١٦ حوالي نحو ٥٤٤٠٩.٢٧٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١٨.١٤-%، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي أيضاً حيث بلغ حوالي نحو ١٩٦٥٣٦.٤٠٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٥.٤٦-%، وشكلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٢٧.٧%. ويرجع سبب هذا التراجع إلى تردي الأوضاع الأمنية ودخول الإرهاب (داعش) إلى العراق وتوقف اغلب الإنتاج النفطي خصوصاً في المناطق الغربية وتخريب بعض من البنى التحتية للآبار النفطية والمصافي في الموصل والمناطق التي سيطر عليها الإرهاب، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الخام بشكل كبير جداً مما أدى إلى انخفاض الإيراد النفطي(١٣).

ولكن عام ٢٠١٧ شهد عودة الإيرادات العامة للارتفاع مرة أخرى حيث بلغت نحو ٧٩٠١١.٤٢١ مليار دينار في هذا العام، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي نحو ٤٥.٢١%، وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني وتحرير الأراضي والمحافظات التي سيطر عليها الإرهاب وكذلك ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، فالإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة في العراق، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي أيضاً ليبلغ نحو ٢٢٤٦٣٦.٣٢٣ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٤.٢٩%، وبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٣٥.١%. واستمرت الزيادة بالإيرادات العامة لتبلغ في عام ٢٠١٨ حوالي نحو ٩١٦٤٣.٦٦٧ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو١٥.٩٨%، وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو ٢٥٤٨٧٠.١٨٤ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٣.٤٥%، وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني في العراق وتحرير الأراضي المسلوبة واستعادة خطوط الإنتاج والمنشآت النفطية، مما رفع القدرة

الإنتاجية والتصديرية للبلاد فضلاً عن تحسن سعر النفط العالمي. أما العام الأخير من مدة الدراسة فشهد ارتفاع بالإيرادات العامة أيضاً حيث سجلت عام ٢٠١٩ بنحو ١٠٥٥٦٩.٦٨٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١٥.١٩%، وكذلك شهدت زيادة بالناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نحو ٢٦٢٩١٧.١٥٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤٠.١%، وبلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤٠.١%.

نلاحظ أن الإيرادات العامة في العراق خلال مدة الدراسة شهدت زيادات كبيرة وملحوظة جداً وهذا نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية، وبما أن الإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة وصلت أغلب الأعوام أكثر من ٩٠% لذلك كان أثر هذه الإيرادات واضحاً على حجم الإيرادات العامة. لهذا كان الاستقرار الاقتصادي والمالي مرهوناً بأسعار النفط العالمية والتقلبات التي تحدث فيه، إضافة للحروب المتتالية وما خلفته من تدمير للبنى التحتية وتخلف الهياكل الإنتاجية وعدم تعدد مصادر الدخل وتنوع الإيرادات، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الاقتصاد العراقي. والشكل البياني التالي يوضح سلوك الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي طوال المدة المدروسة كما يأتي:

شكل (١) الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

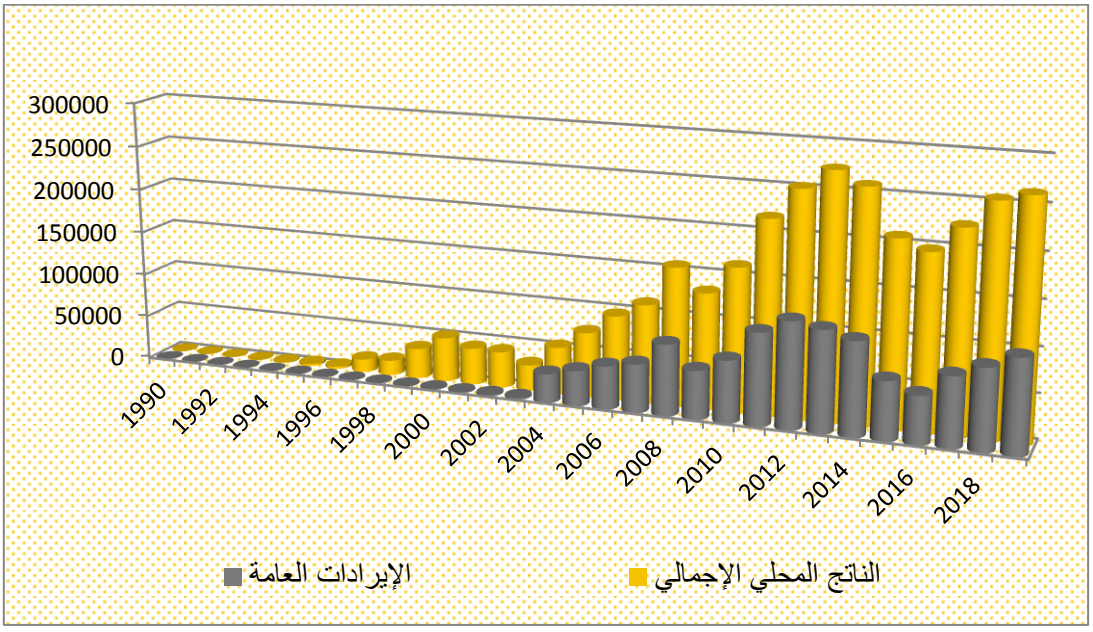

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

شكل (٢) معدلات النمو السنوية للإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٩)

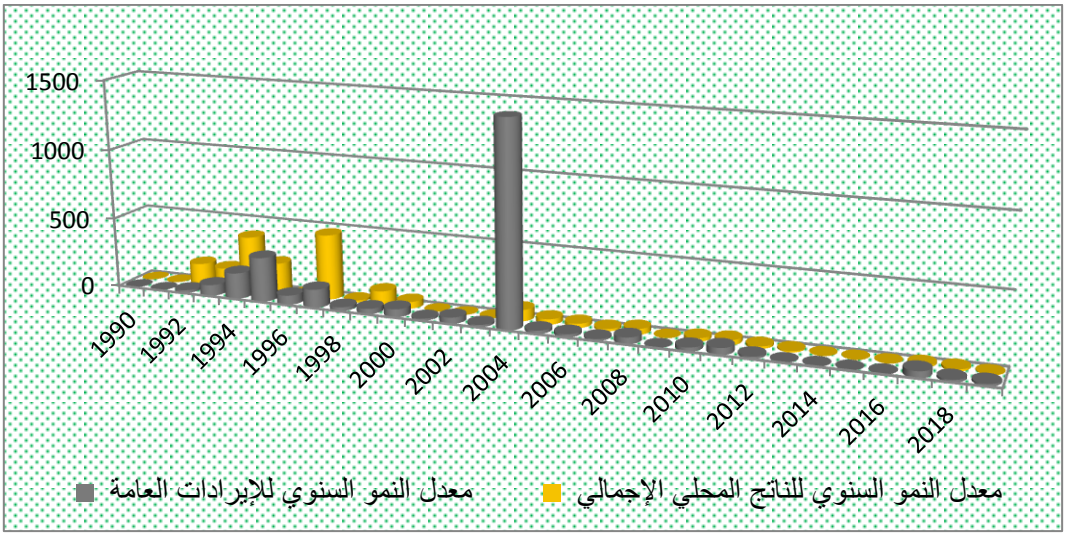

المصدر :– من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

ثانياً : واقع وأفاق النفقات العامة في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠١٩)

من خلال التتبع لمسار النفقات الحكومية في الاقتصاد العراقي نلاحظ أنه قد حققت مستويات مرتفعة جداً على مستوى النفقات الجارية ولكن نلاحظ من ذلك، أولاً أنها معدلات متزايدة في اتجاهها العام، وثانياً مرتفعة على الرغم من كونها متقلبة من سنة إلى أخرى، وذلك لأن النفقات الحكومية تتأثر بالإيرادات النفطية التي توفر للحكومة إيرادات مالية كبيرة وهائلة جداً. وأن من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة في مستويات النفقات الحكومية هي الحروب التي مر بها العراق، حيث تزايد حجم الإنفاق العسكري العقيم على حساب الإنفاق في المجالات الإنتاجية التي لها دور وأثر كبير وإيجابي على الاقتصاد. ولكي نعرف مدى تطور واقع وأفاق النفقات العامة في العراق تم تنظيم البيانات في الجدول الاتي:

جدول (٢) تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

(القيمة: مليار دينار، معدل النمو السنوي: %)

السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة/الناتج المحلي الإجمالي%
١٩٩٠	١٤.١٧٩	--	٢٤.٣٩٩	٥٨.١
١٩٩١	١٧.٤٩٧	٢٣.٤٠	٢٣.١٨٥	٧٥.٥
١٩٩٢	٣٢.٨٨٣	٨٧.٩٣	٥٩.٦٠٩	٥٥.٢
١٩٩٣	٦٨.٩٥٤	١٠٩.٧	١٤٥.٢٢١	٤٧.٥
١٩٩٤	١٩٩.٤٤٢	١٨٩.٢	٧١٥.٣٧٧	٢٧.٩
١٩٩٥	٦٩٠.٧٨٤	٢٤٦.٣	٢٢٨٥.٨٦٣	٣٠.٢
١٩٩٦	٥٤٢.٥٤٢	-٢١.٤٦	٢٦٢٠.٩٦٦	٢٠.٧
١٩٩٧	٦٠٥.٨٠٢	١١.٦٥	١٤٨٢٧.٣٦٧	٤.١
١٩٩٨	٩٢٠.٥٠١	٥١.٩٤	١٦٩١٢.٣٨٧	٥.٤
١٩٩٩	١٠٣٣.٥٥٢	١٢.٢٨	٣٤٢٧٣.٩٢٨	٣.٠
٢٠٠٠	١٤٩٨.٧٠٠	٤٥.٠٠	٥٠٤٨٦.٠٧٦	٣.٠
٢٠٠١	٢٠٧٩.٧٢٧	٣٨.٧٦	٤١٦١١.٤١١	٥.٠
٢٠٠٢	٣٢٢٦.٩٢٧	٥٥.١٦	٤١٠٢٢.٩٢٧	٧.٩
٢٠٠٣	١٩٨٢.٥٤٨	-٣٨.٥٦	٢٩٥٨٥.٧٨٩	٦.٧
٢٠٠٤	٣٢١١٧.٤٩١	١٥٢٠.٠	٥٣٢٣٥.٣٥٩	٦٠.٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥.١٧٥	-١٧.٨٧	٧٣٥٣٣.٥٩٩	٣٥.٩
٢٠٠٦	٣٧٤٩٤.٤٥٩	٤٢.١٥	٩٥٥٨٧.٩٥٥	٣٩.٢
٢٠٠٧	٣٩٣٠٨.٣٤٨	٤.٨٣	١١١٤٥٥.٨١٣	٣٥.٣
٢٠٠٨	٦٧٢٧٧.١٩٦	٧١.١٥	١٥٥٩٨٢.٢٥٨	٤٣.١
٢٠٠٩	٥٥٥٨٩.٧٢٠	-١٧.٣٧	١٣٠٨٠٥.٦١٠	٤٢.٥
٢٠١٠	٧٠١٣٤.٢٠١	٢٦.١٦	١٦٢٠٦٤.٥٦٦	٤٣.٣
٢٠١١	٧٨٧٥٧.٦٦٦	١٢.٢٩	٢١٧٣٢٧.١٠٧	٣٦.٢
٢٠١٢	١٠٥١٣٩.٥٧٥	٣٣.٤٩	٢٥١٦٦٦.٩٩٩	٤١.٨
٢٠١٣	١١٩١٢٧.٥٥٦	١٣.٣٠	٢٧٣٥٨٧.٥٢٩	٤٣.٥
٢٠١٤	٨٣٥٥٦.٠٠٠	-٢٩.٨٦	٢٥٨٩٠٠.٦٣٣	٣٢.٣
٢٠١٥	٧٠٣٩٧.٥١٥	-١٥.٧٥	٢٠٧٨٧٦.٢٠٠	٣٣.٩
٢٠١٦	٦٧٠٦٧.٤٣٠	-٤.٧٣	١٩٦٥٣٦.٤٠٠	٣٤.١
٢٠١٧	١٠٠٦٧١.١٦٠	٥٠.١	٢٢٤٦٣٦.٣٢٣	٤٤.٨

٢٠١٨	١٠٤١٥٨.١٨٣	٣.٥	٢٥٤٨٧٠.١٨٤	٤٠.٩
٢٠١٩	١٣٣١٠٧.٦١٦	٢٧.٨	٢٦٢٩١٧.١٥٠	٥٠.٦

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة بلغت عام ١٩٩٠ نحو ١٤.١٧٩ مليار دينار كما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٨.١%، ثم ارتفعت النفقات العامة في العام التالي لتبلغ نحو ١٧.٤٩٧ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٣.٤٠% وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧٥.٥%، وأن هذا الارتفاع بالنفقات العامة جاء نتيجة فرض العقوبات الاقتصادي على العراق مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة التضخم بشكل كبير.

واستمرت الزيادة الأسمية بالنفقات العامة في الأعوام اللاحقة لتبلغ في عام ١٩٩٢ نحو ٣٢.٨٨٣ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٨٧.٩٣% وشكلت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٥.٢%. كما بلغت النفقات العامة في الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ حوالي نحو ٦٨.٩٥٤ و١٩٩.٤٤٢ و٦٩٠.٧٨٤ مليار دينار على التوالي، فيما بلغت معدلات النمو السنوية لتلك الأعوام نحو ١٠٩.٧% و١٨٩.٢% و ٢٤٦.٣% على التوالي، ولكن انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي لتبلغ نحو ٤٧.٥% و ٢٧.٩% و ٣٠.٢% على التوالي. أذن نلاحظ من خلال البيانات أن النفقات العامة بزيادة مستمرة خلال الأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩٥، وأن هذه الزيادة في النفقات العامة أرهقت كاهل الدولة آنذاك إضافة للعقوبات المفروضة على الاقتصاد العراقي وعدم بيع النفط الخام مما جعل الإيرادات العامة لا تغطي تلك الزيادة الهائلة بالنفقات العامة. أما عام ١٩٩٦ فإن النفقات العامة انخفضت قليلاً مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو ٥٤٢.٥٤٢ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٢١.٤٦-% عن العام السابق، وأيضاً انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو ٢٠.٧% بعدما كانت نسبتها في العام السابق نحو ٣٠.٢%، وذلك بفعل السياسة المالية الانكماشية التي اعتمدتها الحكومة العراقية بعد أن وصلت نسب التضخم إلى مستويات مرتفعة جداً.

ثم عادت النفقات العامة للزيادة المضطردة من عام ١٩٩٧-٢٠٠٢ حيث أخذت ترتفع بشكل تدريجي، لتبلغ النفقات العامة في عام ١٩٩٧

حوالي نحو ٦٠٥.٨٠٢ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١.٦٥%، ولكن انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام لتبلغ نحو ٤.١%. واستمرت هذه الزيادة بالنفقات العامة لتبلغ عام ٢٠٠٢ حوالي نحو ٣٢٢٦.٩٢٧ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٥٥.١٦%، وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٧.٩% في تلك العام. وأن هذه الزيادة في النفقات العامة في جانب كبير منها هي زيادة ظاهرية نتيجة التضخم بالدرجة الأساس وزيادة السكان بدرجة أقل.

وشهدت المدة بين ١٩٩٠– ٢٠٠٢ تدهوراً كبيراً في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وتصعيداً سياسياً وعسكرياً نتج عنه تدميراً للبنى التحتية وتحطيم المنشآت الاقتصادية العراقية وتوقف ضخ النفط الخام للخارج وفرض العقوبات الاقتصادية عليه، حيث جعلت الاقتصاد العراقي ينعزل تماماً عن العام الخارجي، وبدأ يعيد إمكانيته الذاتية المحدودة البسيطة والتي لم تستطيع أن تواكب الطلب المتزايد على السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية. مما جعل الدولة أن تتدخل في تقديم الدعم للمواد الغذائية عن طريق دعم أسعار السلع والمحاصيل الزراعية من خلال منح القروض والتسهيلات للمزارعين ودعم شراء المحاصيل وخاصة الحبوب كالرز والقمح، وذلك لغرض توفيرها وتقديمها للمواطنين ضمن مشروع البطاقة التموينية وبأسعار رمزية.

وإذا كان هذا هو الحال الاقتصاد العراقي ما قبل الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، فإن الفترة التي أعقبت ذلك شهدت هي الأخرى نسب مرتفعة من التضخم وزيادة النفقات العامة فاقت بمستوياتها الأعوام السابقة. حيث ارتفعت بشكل كبير أسعار المشتقات النفطية فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي غير المدروس، مما أدى ذلك إلى زيادة في كلفة المنتج المحلي واستيراداً للتضخم النقدي، قابله زيادة في الطلب المحلي نتيجة لارتفاع المرتبات والأجور لمنتسبي الدولة وشبكة الرعاية الاجتماعية وحماية المسؤولين ومرافق الدولة[١٤].

أما عام ٢٠٠٣ فانه شهد تراجع بالنفقات العامة حيث بلغت نحو ١٩٨٢.٥٤٨ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٣٨.٥٦–%، كما أن انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نحو ٦.٧% بعد أن كانت نحو ٧.٩% في العام السابق. ويرجع سبب هذا الانخفاض بالنفقات العامة إلى الحرب التي شنها التحالف الدولي وما خلفته هذه الحرب من تدمير للبنى التحتية وتعطل العديد من المنشآت الاقتصادية العراقية. ثم شهدت النفقات العامة في عام ٢٠٠٤ زيادة بشكل ملحوظ بلغت نحو ٣٢١١٧.٤٩١ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي كبير جداً بلغ نحو ١٥٢٠.٠% مقارنة بالعام السابق، وأيضاً ارتفعت نسبة النفقات

العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نحو ٦٠.٣%. وهذا يفسر محاولة الدولة لإعادة أعمار المنشآت الاقتصادية التي دمرتها الحرب والنهوض بالوضع الاقتصادي العراقي من جديد. واستمرت النفقات العامة بالارتفاع تدريجياً لتبلغ عام ٢٠٠٦ حوالي نحو ٣٧٤٩٤.٤٥٩ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٤٢.١٥% وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٣٩.٢%، كما بلغت أيضاً النفقات العامة في عام ٢٠٠٨ حوالي نحو ٦٧٢٧٧.١٩٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٧١.١٥% ، وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٤٣.١%. ويعود سبب هذا الارتفاع بالنفقات العامة خلال تلك الأعوام إلى زيادة الإيراد النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

ثم انخفضت النفقات العامة مرة أخرى عام ٢٠٠٩ حيث بلغت نحو ٥٥٨٩.٧٢٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ١٧.٣٧-% مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب انخفاض حجم إيرادات البلد والذي شهد تراجعاً كبيراً والناجم عن ظهور أثار الأزمة المالية العالمية والتي انعكست على أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية حيث سجل انخفاضاً كبيراً. ثم في عام ٢٠١٠ عادت النفقات العامة للزيادة حيث بلغت نحو ٧٠١٣٤.٢٠١ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٦.١٦% عن العام السابق وشكلت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٤٣.٣%. وذلك بسبب عودة أسعار النفط الخام لوتيرتها المتصاعدة، وبالتالي ارتفعت العوائد النفطية. وهذا الارتفاع المستمر في النفقات العامة سيولد بدورة آثاراً سلبية متمثلة بارتفاع الأسعار والتي تتبعها موجات تضخمية متوالية[١٥].

ثم استمرت الزيادة بالنفقات العامة للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث بلغت نحو ٧٨٧٥٧.٦٦٦ و ١٠٥١٣٩.٥٧٥ و ١١٩١٢٧.٥٥٦ مليار دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو ١٢.٢٩% و ٣٣.٤٩% و١٣.٣٠% على التوالي، وشكلت نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو ٣٦.٢% و ٤١.٨% و ٤٣.٥% على التوالي، والذي أدى إلى هذه الزيادة بالنفقات العامة هو ارتفاع أسعار النفط الخام، كذلك تغطية الأجور والرواتب مسايرة لنهج التوظيف الحكومي في القطاع العام، فضلاً عن ضخامة حجم النفقات للوزارات الأمنية ودعم شبكة الحماية الاجتماعية إضافة إلى التعويضات التي دفعها العراق للكويت عن الحرب التي شنها النظام السابق عليهم في بداية التسعينات. وفي عام ٢٠١٤ انخفضت قيمة النفقات العامة لتبلغ نحو ٨٣٥٥٦.٠٠٠ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ٢٩.٨٦-% مقارنة بالعام السابق، كما تراجعت نسبة النفقات العامة إلى

الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو ٣٢.٣%، ويعود سبب انخفاض النفقات العامة إلى عدم إقرار موازنة عام ٢٠١٤ مما جعل وزارة المالية تتقيد بالصرف والنفقات العامة، إضافة إلى دخول الإرهاب (داعش) وسقوط ثلاث محافظات من العراق بأيديهم مما نتج عنها تدمير الحقول النفطية والسيطرة على إيرادات تلك المحافظات. واستمرت النفقات العامة بالانخفاض للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وقد بلغت نحو ٧٠٣٩٧.٥١٥ و ٦٧٠٦٧.٤٣٠ مليار دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت نحو ١٥.٧٥-% و ٤.٧٣-%، وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام ٢٠١٤ بدخول الجماعات الإرهابية وانخفاض أسعار النفط الخام وتردي الأوضاع الاقتصادية. ثم شهدت النفقات العامة ارتفاعاً في الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ حيث بلغت نحو ١٠٠٦٧١.١٦٠ و١٠٤١٥٨.١٨٣ مليار دينار على الترتيب وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو ٥٠.١% و ٣.٥% على التوالي، وبلغت نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٤.٨% و ٤٠.٩% على الترتيب، ويرجع سبب هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى تحرير الأراضي العراقية التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية عام ٢٠١٤ وإعادة تشغيل الحقول النفطية التي دمرتها الحرب مع الإرهاب. أما العام الأخير من المدة المدروسة عام ٢٠١٩ شهد ارتفاعاً ملحوظاً بالنفقات العامة حيث بلغت نحو ١٣٣١٠٧.٦١٦ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٧.٨% مقارنة بالعام السابق، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٠.٦%، وذلك بسبب زيادة الإيرادات العامة نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط الخام الذي ساعد في توجيه أغلب الموارد المالية نحو الإنفاق.

الباحث في الشأن العراقي عادة ما يصطدم بجملة من العقبات أنتجها تراكم الوقائع ابتداءً بالحروب والعقوبات الاقتصادية خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات، أعقبتها الفوضى على الأصعدة كافة عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية وتحسن الوضع الاقتصادي العراقي إلا أنها تزامنت مع غياب الرؤية الاقتصادية والإدارة الكفؤة فضلاً عن الوضع الأمني غير المستقر، وتبعتها بعد ذلك صدمتان هما الأعنف الصدمة الأمنية (دخول الإرهاب) والصدمة النفطية (انخفاض أسعار النفط الخام) في حزيران عام ٢٠١٤، إعادة الوضع الاقتصادي للعسر المالي والسياسات التقشفية. ولكي يتضح سلوك الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال المدة المدروسة تم عرض البيانات في جدول رقم (٣) بيانياً وكما يأتي :

شكل (٣) النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

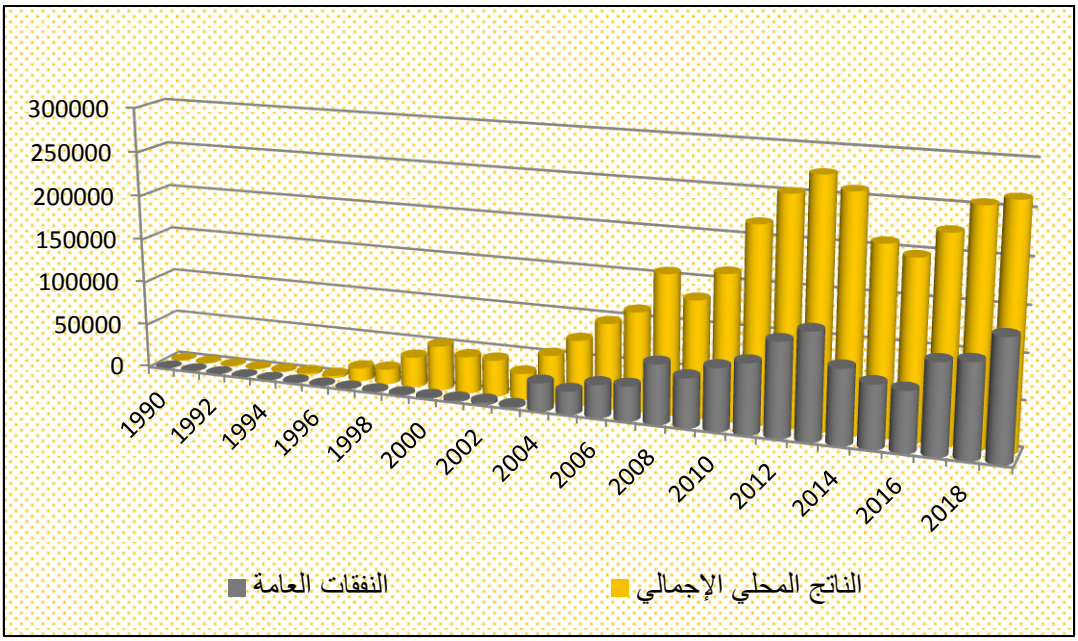

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

ثالثاً : معدلات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

أن الاقتصاد العراقي فأنه مر بظروف وعوامل متقلبة وغير مستقرة مما أدت إلى ارتفاع النفقات العامة بشكل ملحوظ جداً وبالتالي أدت تلك الزيادة بالنفقات العامة إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر طوال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٩) كما في الجدول التالي:

جدول (٣) تطور معدلات التضخم السنوية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

السنة	معدل التضخم السنوي%	السنة	معدل التضخم السنوي%
١٩٩٠	٥١.٦٥	٢٠٠٥	٣٦.٩
١٩٩١	١٨٦.٥	٢٠٠٦	٥٣.٢
١٩٩٢	٨٣.٨	٢٠٠٧	٣٠.٨
١٩٩٣	٢٠٧.٦	٢٠٠٨	٢.٧
١٩٩٤	٤٩٢.٢	٢٠٠٩	-٢.٨
١٩٩٥	٣٥١.٤	٢٠١٠	٢.٤
١٩٩٦	-١٥.٤	٢٠١١	٥.٦
١٩٩٧	٢٣.١	٢٠١٢	٦.١
١٩٩٨	١٤.٨	٢٠١٣	١.٩
١٩٩٩	١٢.٦	٢٠١٤	٢.٢
٢٠٠٠	٥.٠	٢٠١٥	١.٤
٢٠٠١	١٦.٤	٢٠١٦	٠.٥
٢٠٠٢	١٩.٣	٢٠١٧	٠.٢
٢٠٠٣	٣٣.٦	٢٠١٨	٠.٤
٢٠٠٤	٢٦.٩	٢٠١٩	-٠.٢

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقارير إحصائية لسنوات متفرقة .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير إحصائية لسنوات مختلفة .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم السنوي أخذ يتزايد بشكل ملحوظ جداً من عام ١٩٩٠-١٩٩٥ ليبلغ عام ١٩٩٥ نحو ٣٥١.٤% بعدما كان في العام الأول نحو ٥١.٦٥%، أن سبب هذا الارتفاع في معدل التضخم خلال تلك المدة يرجع إلى سنوات الأولى من العقوبات الاقتصادية التي تلت حرب الخليج الثانية، وما خلفته من فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العوائد النفطية وانخفاض المعروض السلعي مقابل تزايد الطلب، إضافة للتفاوت الذي حصل بين التيار السلعي والتيار النقدي حيث ارتفع التيار النقدي بشكل كبير نتيجة الأفراط بالإصدار النقدي الجديد دون مقابلته بعرض سلعي، وذلك لعدم توفر جهاز إنتاجي مرن قادر على مواجهة ارتفاع العرض النقدي وارتفاع الطلب الكلي، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار وانهياره بشكل كبير مقابل العملات الأجنبية.

ولكن عام ١٩٩٦ شهد تحولاً عكسياً كبيراً إذا أنخفض معدل التضخم ليسجل نمواً سالباً بلغ نحو ١٥.٤-%، ويرجع ذلك إلى توقيع العراق مع الأمم المتحدة مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والتي أدت إلى تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع قيمة الدينار العراقي وارتفاع القوة الشرائية له، إضافة إلى الحد من الإصدار النقدي الجديد من قبل الحكومة، هذا ما جعل سعر صرف الدينار يتحسن نوعاً ما مقابل العملات الأجنبية الأخرى. ثم استمرت معدلات التضخم بالزيادة والتذبذب في الأعوام المتتالية ولغاية عام ٢٠٠٢ والذي بلغ فيها معدل التضخم نحو ١٩.٣%.

أما بعد عام ٢٠٠٣ وبعد تغير النظام في العراق شهدت هذه الحقبة تغيراً جوهرياً ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية نتيجة استقلالية البنك المركزي، أضافة للانفتاح الاقتصادي الذي حصل نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وزيادة تصدير النفط الخام للخارج، مما أدت هذه العوامل إلى زيادة النفقات الحكومية وكذلك زيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة مماثلة في جانب العرض، مما أدى إلى الارتفاع الهائل بالمستوى العام للأسعار، وارتفاع معدلات التضخم بشكل لافت للنظر ليبلغ عام ٢٠٠٣ نحو ٣٣.٦%، واستمر هذا الارتفاع بمعدلات التضخم من عام ٢٠٠٣حتى عام ٢٠٠٧ وبلغت أعلى نسبة للتضخم خلال تلك المدة هي ٥٣.٢% في عام ٢٠٠٦.

ثم انخفض معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ ليبلغ نحو ٢.٧%، واستمر الانخفاض بمعدل التضخم ليبلغ نمواً سالباً عام ٢٠٠٩ نحو ٢.٨-%، هذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار وتحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية. ثم أخذ معدل التضخم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الأعوام المتتالية ولغاية عام ٢٠١٨ حيث بلغ أعلى معدل للتضخم حوالي نحو ٦.١% وذلك في عام ٢٠١٢، بينما بلغ أقل معدل للتضخم حوالي نحو ٠.٢% وذلك في عام ٢٠١٧. أما عام ٢٠١٩ فإن معدل التضخم بلغ نمواً سالباً حوالي نحو ٠.٢-%، في حين شهد سعر الصرف استقراراً أيضاً خلال تلك المدة.

أن التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم يتأثر بفعل عامل واحد أي زيادة الأسعار والمشتقات النفطية، أو الزيادة بالسيولة النقدية (زيادة كمية عرض النقد) التي حصلت نتيجة ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام، وإنما جاءت نتيجة تفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية، من الحصار الاقتصادي بداية التسعينات وحرب الخليج ثم الأحداث الذي شهدها عام ٢٠٠٣ والانفتاح الاقتصادي على العالم والتخبطات السياسية عند متخذين القرار، إضافة إلى الاختلال الهيكلي في القطاع

الإنتاجي وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، واعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر وحيد للدخل وهو النفط (اقتصاد ريعي)، وكذلك التوسع بالنفقات العامة وخاصة النفقات الجارية نتيجة الظروف الأمنية، هذا ما جعل التضخم حقيقة واقعية يمتاز بها الاقتصاد العراقي طوال مدة الدراسة. ومثلت بيانات الجدول رقم ٨ معدلات التضخم طوال مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٩) في الشكل البياني التالي :

شكل (٤) يبين معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

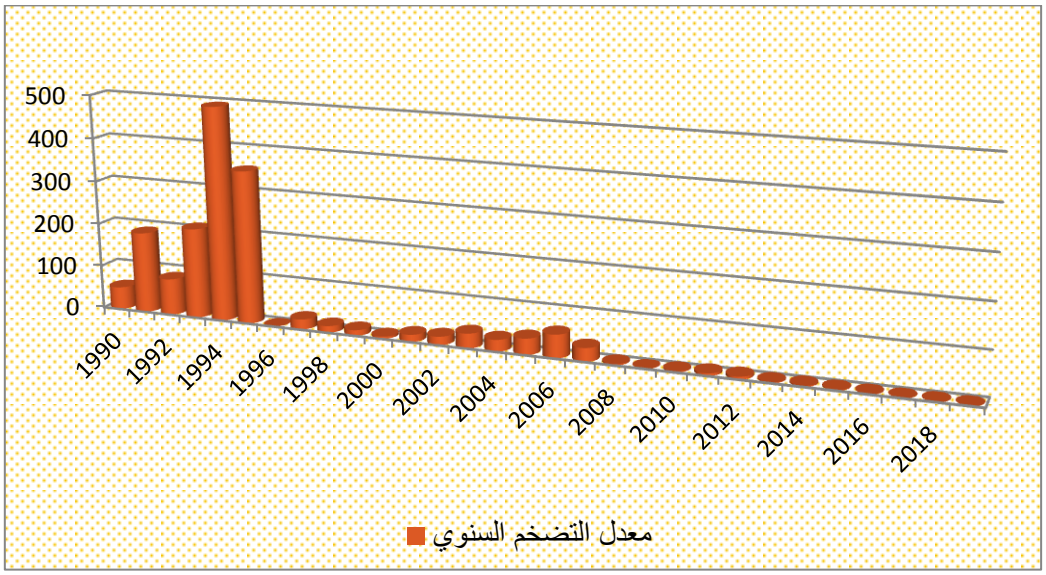

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٧)

الاستنتاجات :

١- عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة، وذلك نتيجة اعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر وحيد لتمويل الإيرادات العامة وهي الإيرادات النفطية والتي مرتبطة بتغيرات أسعار النفط والظروف الخارجية وعدم تنوع مصادر الإيرادات العامة، ناهيك عن ضعف مرونة الجهاز الضريبي وزيادة الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي.

٢- أن حجم النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث اتجهت منحاً تصاعدياً وذلك بسبب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية باعتبار النفقات العامة جزءاً أساسياً من السياسات المالية للحكومة.

٣- أن التقلبات التي تحدث في معدلات التضخم خلال مدة البحث ناتجة في معظمها عن التغيرات التي تحدث في كل من عرض النقد وسعر الصرف والارتفاع المستمر بالنفقات العامة.

التوصيات :

١- ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد وهو النفط أي خلق أكثر من مصدر لتمويل الإيرادات العامة باعتماد طرق التمويل المبتكر، وذلك من أجل تجنب التقلبات التي تحدث بأسعار النفط.

٢- ضرورة العمل على ترشيد النفقات العامة وتجنب الهدر في الإنفاق من خلال تفعيل دور الرقابة المالي ومحاربة الفساد المالي وإلغاء فقرات الإنفاق غير الضرورية.

٣- ضرورة العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة وتبني سياسات تضع في أولوياتها التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) لدوره المهم في توسيع الطاقات الإنتاجية للاقتصاد العراقي ومعالجه مشاكل الاقتصاد العراقي ولا سيما التضخم والبطالة.

المصادر والمراجع :

١) حامد عباس محمد، الإيرادات العامة، كلية القانون، جامعة بابل، عن الموقع WWW.uobabylon.edu.iq

٢) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٩٤.

٣) رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥، ص٨١.

٤) وزارة المالية إحصاءات مالية الحكومة، دورة الإيرادات والمصروفات، ٢٠١٧، ص٣٣.

٥) طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للنشر، الموصل، بدون سنة نشر، ص٧٩.

٦) عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٣.

٧) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٨٦.

٨) افتخار محمد مناحي الرفيعي، العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، مجلة كلية الكوت الجامعية، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٢٠، ص١٩.

٩) مروان عبد الملك ذنون ووافي سلام سليمان، التضخم والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية أنموذجاً (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٠)، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص٢٠٢.

١٠) حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩)، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (٨)، العدد (٢٥)، ٢٠١٢، ص٢٠٣.

١١) أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٢)، العدد (٩٤)، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

١٢) نضال شاكر جودة وأسراء سعيد صالح، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (١٢)، العدد (٣٥)، ٢٠٢٠، ص٢٥-٢٦.

١٣) رشا خالد شهيب، قياس أثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (١)، العدد (٣٤)، ٢٠١٩، ص٢٦٦.

١٤) بتول مطر عبادي الجبوري وسعاد جواد كاظم، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١- ٢٠٠٩)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ٢٠١٣، ص٢٣٨.

١٥) كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة أهل البيت، المجلد (١)، العدد (١٥)، ٢٠١٤، ص٢١.

Abstract

There are many purity to diagnose weak in the Iraqi economy whose limit the liability, but the problem of the Iraqi economy is the diversion of public sources of revenue and relying on a single source of income financing, not to mention the increase in public expenditure and not to be properly serving the Iraqi economy, most of the expenditures are operational expenses (current undernation) while the investment rate of interest is very small, in addition to inflation rates that year-up to another. The aim of reaches the reality of the reality and prospects of revenue, public expenditure and inflation rates in the Iraqi economy of the period (1990-2019), and its problem has been associated with the nature of political and economic conditions and problems of the Iraqi economy, where a visit was enormous with public revenues and higher inflation rates due to increased expenditure.